دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي العربي : نحو مربع أمن عربي
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	نعمة، كاظم هاشم
المجلد/العدد:	مج19, ع214
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1996
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	36 - 51
رقم MD:	715565
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العالم العربي، الأمن القومي العربي، السياسة الدولية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/715565

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومي العربي: نحو مربع أمن عربي(*)

كاظم هاشم نعمة

رئيس مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد.

مقدمة

في ربيع هذا العام احتفت جامعة الدول العربية بمرور نصف قرن على تأسيسها، ومن حسن المصادفة أن يناقش مجلس وزراء الخارجية العرب في أيلول/سبتمبر مقترحين: **أحدهما** ميثاق الشرف والأمن والتعاون، **وثانيهما** انشاء محكمة عربية، ولم يتحقق اتفاق بشأنهما. وفي الاقتراح والارجاء أكثر من دالة. ففي ظاهر الأمر أن الدول العربية تبذل مساعي صادقة لإحياء الأمن القومي العربي في وضع «ينحدر ساقطاً في هوة لا قاع لها، وجارفاً معه جميع الآمال التي انعقدت على احتمال وقف السقوط»(١).

وفي باطنه يتستر ذلك الجدل بين الرؤى المثالية والواقعية التي صاحبت السياسة العربية بعامة، وجامعة الدول العربية بخاصة، فضلاً عن الادراك بأنه لا مفر من العمل للنهوض بالأمن القومي العربي في بيئة أمن دولية وإقليمية وعالمية تتمظهر فيها وتكمن ضروب من التهديدات والتحديات(٢).

وتندرج هذه الدراسة في هذا الجهد، إذ إنه على الرغم من أن عنايتنا بقضايا الأمن القومي بدأت مبكراً، إلا أن الإشكالية ما زالت في حاجة إلى التحليل والنقد والمعالجة، ويعود ذلك **أولاً** إلى أن إشكالية الأمن القومي أصبحت موضوعة تتم مراجعتها بصورة جذرية بعدما تغيرت معمارية السياسة الدولية وتكشفت آفاق واسعة وتجلت حقائق جديدة. وقد ترتب على ذلك تكييف في مدركات

(*) كان أصل الدراسة يستند إلى فرض مثلث أمن عربي، وبفضل التفاتة أكاديمية صائبة ومسوّغة من د. خير الدين حسيب، رئيس تحرير مجلة **المستقبل العربي**، جاءت بحلتها الراهنة.

(١) هيثم الكيلاني، «حال الأمن القومي العربي بعد تمديد المعاهدة النووية،» **شؤون الأوسط**، العدد ٤١ (أيار/مايو - حزيران/يونيو ١٩٩٥) ص ٢٣.

(٢) جاء في تقرير أعدته الجامعة العربية أنماط شتى من التهديدات والتحديات وزعت على التحديات الداخلية والاقتصادية والثقافية والإقليمية والدولية. وجرت مناقشة لها في ندوة تحديات الواقع والمستقبل العربي. انظر: خير الدين حسيب [وآخرون]، «تحديات الواقع والمستقبل العربي،» أدار الندوة خير الدين حسيب، **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، ص ٩٢ - ١١٠.

الأمن ومكامن التهديد والسياسات والاستراتيجيات الأمنية. **ثانياً**، إن الأحداث التي جرت على الساحة العربية منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية وأزمة الكويت وحرب الخليج ومؤتمر مدريد جرفت كثيراً من افتراضات الأمن القومي العربي، وأسست مقدمات جديدة في الادراك والسياسة والاستراتيجيا، وأنشأت مضامين ومصالح للأمن لم يكن لها نصيب في الأولويات، وتقدمت قوى عربية على غيرها في تقديرات معادلة قوة الأمن القومي العربي الشاملة. وفوق هذا وذاك، تجرى مساع دبلوماسية وضغوط سياسية وحملة تثقيف سياسية وإعلامية من أجل إعادة هندسة ورسم معمارية السياسة العربية بخاصة، والشرق الأوسط بشكل عام.

وسنحاول هنا مناقشة مسألة احياء الأمن القومي العربي بترويج أطروحة «مربع الأمن القومي العربي»، على أساس أنه جزء من معمارية الجامعة العربية التي تمثل الخيمة الواسعة للأمن والتعاون.

أولاً: إشكالية الأمن القومي العربي

لقد أدركت النخبات العربية والنخبات الحاكمة الحاجة إلى سياسة أمن قومي عربي تاريخياً منذ اندلاع الحرب الأولى في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وانضواء المنطقة العربية تحت صراعات الحرب الباردة للاعتبارات الأمنية لدى القوتين العظميين المتمثلة بالموارد النفطية والمزايا الاستراتيجية العسكرية التي ينفرد بها الإقليم. وتنامت تلك الحاجة وأصبحت أشد خطورة بعد تهديد اسرائيل باستخدام الأسلحة النووية في حرب تشرين الأول/اكتوبر، وقصور القدرات العربية العسكرية التقليدية عن تحقيق التكافؤ الاستراتيجي أو الردع الموثوق فيه، وتعاظم دور العامل النفطي في السياسة العربية وتأثر العلاقات الدولية بالأزمة النفطية الأولى، واستفحال التبعية الاقتصادية العربية، والضغوط الإقليمية والتهديدات المتمثلة بإيران الشاه واندفاعه في اتجاه هيمنة إقليمية، والوعي بالوهن الجيوبوليتيكي العربي المتمثل بالمياه والضاغط الاثيوبي والتركي، والخلل الديمغرافي في الخليج العربي، وتوزيع الموارد غير المتجانس والتخلف التنموي، فضلاً عن تفشي الخلافات والنزاعات العربية ـ العربية.

في أعقاب هذا كله بات لزاماً أن يكون بين أيدي العرب سياسة أمن قومية عربية شاملة ترسم بصورة محددة وواضحة المصالح القومية العربية، ومن ثم عليهم أن يجمعوا على مذهب للأمن القومي بغية أن يضعوا له الاستراتيجيا الملائمة. ومع هذا، فإننا ما زلنا نفتقر إلى ذلك. والسبب يمكن العثور عليه في الأمور الآتية:

ـ إن تجربتنا في ميدان إشكالية الأمن القومي تأثرت بنظرتنا إلى الحياة والتفاعلات في لجج السياسة الدولية التي هي مسكونة بالخبايا واللامتوقعات التي لم نرجعها إلى التحليل بل إلى عدم اليقين والغيبيات. ولذا، فإن درس العملية الاستراتيجية لم يكن مألوفاً لدينا[٣]. فخبرة

---

(٣) لقد أخذت إشكالية الأمن القومي العربي مساحة أكبر وأوضح في السبعينيات بفضل كتابات الباحثين في مصر والعراق وسوريا، خاصة في الجامعات وأكاديمية ناصر وجامعة البكر للدراسات العسكرية. انظر: أمين هويدي: **الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)؛ **في السياسة والأمن**، الدراسات السياسية الاستراتيجية (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢)، و«فجوة الأمن القومي العربي،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ١ (تموز/يوليو ١٩٨١)؛ محمد سيد أحمد، «حول تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينيات،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ١ (تموز/يوليو ١٩٨١)؛ عصام الدين جلال، «الأمن العربي: القضية المنسية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٢ (حزيران/يونيو ١٩٨٣)؛ عبد المنعم المشاط، «نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٤ (آب/اغسطس ١٩٨٣)، و«ملف: الأمن القومي العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤).

النخبات عندنا محدودة ومقيدة بواقع تنموي ـ تاريخي. ولم تتزاوج عندنا الدبلوماسية مع الدفاع[٤]. ولم يقترب الفعل والرؤى النخبوية إلى القرار السياسي إلا بقدر ضعيف.

ـ اقتصر الفعل العسكري على التخطيط والتنفيذ من زاوية ضيقة وحربية صرف.

ـ إن إشاعة المدرك والتمييز للمصالح والأهداف القومية من جهة، وتحديد التهديدات والأولويات من جهة أخرى، كان محدود المساحة فلم يخلق وعياً أمنياً وتثقيفياً سياسياً فيه. فغاب عنا اجماع في وحدة المصالح ووضوحها، وتغلب القطري على القومي. وهذا ليس من الشمولية بشيء[٥].

ـ لقد كانت أفعال الأمن القومي في وجه التهديدات ردود أفعال لا تستند إلى مدركات واضحة وسياسات واستراتيجيات أمن. وكانت الجامعة العربية ـ في أحسن حالاتها ـ منبراً للدعوة وحاثاً للسياسة، ولكن لم يكن بين أيديها آليات وظيفية فاعلة. وبذا احتكم الفعل لكل دولة عربية إلى تقديرات النخبة الحاكمة وتقييمها لعواقب المشاركة في سياسة الأمن القومي العربي.

ـ لقد أولينا اهتماماً «مباشراً» وعلوياً للبيئة الأمنية العربية، وبهذا أخذ التفكير في الأمن طابع وجهه العسكري. والأكثر من هذا عولنا على الموقف الدفاعي وعمدنا إلى تجميع قدرات في مواجهة حالات أكثر مما ذهبنا إلى سياسة أمن قومي بقدرات قومية شاملة[٦].

ـ أسبغنا على خطابنا الأمني صبغة سياسية ـ ايديولوجية وقدراً من الغلو في حساب القابليات ومسخاً لواقع البيئة الدولية وفداحة العاقبة أو التهوين على النفس والتعلق بأهداف مستقبل لم نجهد في تدبير حالنا إليه.

ولا جرم أن البيئة الأمنية الدولية من حولنا، والإقليمية التي نعيش فيها، والمحلية في كل قطر من دولنا أصابها تحول جذري، ووضعنا في مرحلة انتقالية على الصعد كافة، وجعلنا كأمة تقف أمام أسئلة من الخطورة بمكان: فما هو الأمن القومي الذي نطمع فيه في عالم اليوم؟ أنرتضي بأمن محلي أم شبه إقليمي أم فوق عربي؟ أنستكين إلى واقع الحال الراهن أم نجهد لنكون أصحاب دور وفعل ديناميكي وغير مهمشين إقليمياً وعالمياً؟

إن الخيار الراجح لدينا هو مطلب الأمن القومي العربي الذي تكون سياسته قد أدركت وآمنت وميزت المصالح القومية بصورة واضحة وشاملة بأوجهها (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية). وإن أفضل المقاربات إليه هي تلك التي تتحلى بالأمور التالية: **أولاً** بفحص البيئة الأمنية الدولية فحصاً موضوعياً وتعيين التمثلات الايجابية والسلبية فيها على مطلب الأمن العربي. **وثانياً**، تقييم الاتجاهات الاقتصادية ـ السياسية التي يحملها المستقبل إلينا. **وثالثاً**، وزن القابليات العربية فرادى وجماعة. **ورابعاً**، تحديد البدائل الميسورة، **وأخيراً** رسم معمارية الأمن القومي العربي.

---

(٤) محمد فوزي، **حرب الثلاث سنوات، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠: مذكرات وزير الحربية الأسبق** (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣).

(٥) حول مدركات الأمن في الخليج لدى دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران، انظر: عبد المنعم سعيد، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الادراك والسياسات** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).

(٦) يرى محمد فوزي أنه كان للعرب قيادة موحدة وليس جيوشاً موحدة ووجوداً لاستراتيجيا سياسية دون استراتيجيا عسكرية. فوزي، المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٤٩.

وللاجابة عن الفرض الأخير نقول إن رسوم معمارية الأمن القومي العربي تتوزع على صور عدة:

- الأمن القومي المؤسس على قدرات دولة عربية واحدة يوكل إليها تدبر سياسته ومذهبه واستراتيجيته، وهو صورة ختامية وخالصة للأمن القومي ويتمثل في دولة الوحدة العربية. وطالما هو كذلك فإن مستلزماته الموضوعية غير ميسورة في البيئة الأمنية - الدولية التي تتقاطع افتراضاتها وأهدافها مع افتراضات وأهداف دولة الوحدة. كما ان الأوضاع السائدة في البيئة الإقليمية تقف حجر عثرة في سبيلها.

فليس من قوة إقليمية تتعايش مع دولة وحدة عربية. وفضلاً عن ذلك، فإن الحال التي وصلت إليها البيئة لا تنطوي على دلائل ايجابية في طريق إقامة دولة الوحدة.

- جامعة الدول العربية، وقد سعت إلى النهوض بوزر الأمن القومي العربي منذ مرحلة مبكرة. ففي عام ١٩٥٠ وقّعت الدول الأعضاء على اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. وكانت خطوة لدفع المنظمة إلى الأمام للتغلب على العراقيل التي نصّ عليها الميثاق (مثل وجوب تقدم الدولة المعتدى عليها بطلب إلى الجامعة للقيام بدورها، واقتران أخذ القرار بموافقة اجماعية). ونتيجة للعدوان الاسرائيلي والضغط السياسي والمؤسسي العسكري حاولت القمة العربية الأولى في عام ١٩٦٤ ردم الفجوة، فقررت إنشاء قيادة عربية موحدة للجيوش العربية وتعيين قائد عام لها من جمهورية مصر العربية، وأن تلتزم البلدان العربية بتشكيل هذه القوات ووضعها تحت إدارة مجلس الدفاع المشترك. غير أن الشقاقات الايديولوجية والهواجس السياسية وبرود الإرادة وقلة الحماس والعزم جففت عود هذه السياسة في الأمن القومي العربي. ولا ريب أنها كانت أكثر تمثيلاً للحاجة إلى سياسة أمن قومي عربي في أبعاده العسكرية التي هي الأكثر مباشرة والأفدح خطورة على وحدة الأراضي العربية بالمقارنة بسياسات التعاون العسكري الثنائي على سبيل معاهدات دفاعية (بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٦، وبين مصر والعربية السعودية في عام ١٩٥٦، وبين مصر والأردن في عام ١٩٥٦، وسوريا والأردن، وبين مصر وسوريا والأردن في عام ١٩٥٦). وعلى رغم ذلك كله، لم تصمد مثل هذه السياسة في الامتحان العملي عندما وقع عدوان ١٩٦٧، إذ اتضح قصور في السياسة الشاملة للأمن القومي وعجز في التخطيط. وبغية تخطي هذا الواقع والسكون في الميثاق بشأن الأمن القومي اتجهت الاهتمامات والمساعي إلى مشاريع تعديل الميثاق من حيث صياغة سياسة دفاع عربي وإقامة الأطر المؤسساتية واعتماد سياسة تصنيع عسكري، وإنشاء قوات الأمن.

- لقد نهض العمل السياسي العربي بوزر الأمن نهوضاً محدوداً بصيغة الاندماج الاتحادي (أو الوحدة المصرية - السورية وبأسلوب القمة العربية التي يذهب إليها بحثاً عن الحد الأدنى من الاتفاق والتعاون). ولكن سرعان ما يهجع التعاون وتسكن السياسة وتصبح القمة منبراً للتأكيد على قيم ووعود غير واضحة واستعدادات يطغى عليها التهويل. ولا تخفق السياسات الوطنية في التوسل بأعذار وتسويغات لإيجاد المباعدة بين الخطاب السياسي القمي من جهة، والسياسة الفعلية من جهة أخرى.

- نظام عربي ونظام شبه إقليمي[٧]. يندرج تحت نظام شبه إقليمي للأمن القومي العربي

---

(٧) في وسعنا تصور المشاهد الآتية لصياغة أطر أمن تتدرج من الدولة الفرد من جهة، إلى النظام الدولي المتمثل بالأمم المتحدة والأمن الجماعي أو برعاية قوة عظمى أو محفل قوي، والنظام الإقليمي العربي، والنظام العربي شبه الإقليمي، والنظام شبه الإقليمي غير العربي (الايكو)، والنظام الشرق أوسطي بمعناه الضيق =

التجارب الثلاث: الخليجي السداسي والمغاربي الخماسي والتعاون الرباعي. وتشترك هذه الانموذجات في كونها لا تنوب عن دولة الوحدة العربية ولا تسد مسد النظام العربي. ومع ذلك فإنها جاءت استجابة لوقوع تغييرات في البيئة الدولية والاقليمية. فالصراع الدولي في الخليج أسبغ عليه قيمة أمنية كبيرة عززتها ثورة إيران في عام ١٩٧٩ والحرب العراقية ـ الإيرانية. وبذا غرست مدركات أمن توافقت مع اعتبارات الأمن الدولي وهو الأمر الذي تمثل في سياسة واستراتيجية الأمن في الخليج. فقد أسقطت سياسة الأمن القومي العربي وسياسة الأمن بالاعتماد على الذات لصالح الاسناد الخارجي[٨]. أما مقدمات قيام التعاون المغاربي فهي ذات صلة بالحقائق الجيوبوليتيكية أولاً، وبالدور التاريخي للجناح الغربي من الوطن العربي في سياسات الشرق الأوسط ثانياً، وبالتطورات في أوروبا الغربية والبحر الأبيض المتوسط ثالثاً، وانتشار القوة العسكرية الاسرائيلية رابعاً. ومثلما أخذ الخليج العربي وجهة ذات خصوصية في مدركاته وسياسته واستراتيجيته للأمن، فإن مجلس التعاون المغاربي أعطى وجهه للبر الأوروبي والبحر المتوسط. ولكن ذلك لا يعد حاجزاً بينهما وبين جسد الأمن القومي العربي. فثمة ارتباطات قومية ودينية وثقافية، وفوق هذا وذاك إن كلا منهما يعد بوابة إلى قلب الشرق الأوسط، وان ما يتعرض له كل منهما من تهديدات تطال العرب كافة مورداً وقيماً.

فالاستحواذ على النفط لا يقل خطورة عن التبعية الاقتصادية والوهن الديمغرافي شأنه شأن الاختراق الثقافي ـ الاجتماعي.

ثانياً: مربع قوة الأمن القومي وعناصره

لقد أفضت التغييرات الكبرى في البيئة الدولية والإقليمية والمحلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً إلى إحاطة الأمن العربي بتحديات لم يألفها تاريخه في عقود الحرب الباردة، وتنوع حاد في مصادرها، وتبدل في أولوياتها لدى النخبات الحاكمة، وجدل وخلاف بين رؤى النخبات السياسية في الوقت الذي لا تتواكب فيه مع هذه التحولات جهود دبلوماسية جادة في سبيل بلورة سياسة أمن قومي عربي تعين على تحديد مذهب له ووضع استراتيجيات موائمة. ويتجلى للباحث ما يلي:

ـ إن المصالح القومية العربية أصبحت عرضة لتحدي قطب دولي واحد يتمثل في قوى

= والعريض. Roger M. Minshull, *Regional Geography: Theory and Practice* (London: Anchor Press, 1967); Ernest Hass, «Integrative System,» in: John J. Weltman, *Systems Theory in International Relations: A Study in Metaphoric Hypertrophy* (Lexington, Mass.: Lexington Books, [1973]); Joseph S. Nye, *Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization*, Perspectives in International Relations (Boston: Little, Brown, [1971]);

جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ومحمد سطيحة، **الجغرافية الإقليمية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩).

(٨) سعيد، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الادراك والسياسات**. كما أودعت الولايات المتحدة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي منهجها لأمن الخليج.

National Security of the United States. Document Issued from the White House (January 1993).

وكذلك جرى التأكيد عام ١٩٩٥ على قابلية الولايات المتحدة في تعزيز قواتها في المنطقة والدعم الجماعي والالتزامات الدفاعية الثنائية بينها وبين بعض دول المنطقة. *U. S. National Security Strategy, Engagement and Enlargement, 1995.*

عظمى عسكرياً ولا يلوح في الأفق القريب أنها ستكبح[٩].

- كما يتمظهر في الاستراتيجيا القومية الأمريكية فإن الاستئثار بإقليم الشرق الأوسط سيكون مطلباً علوياً. ففيه مفاتيح التمكن من مقدرات الايكو - استراتيجية للهيمنة أو قيادة العالم.

- لقد تجلت في أزمات ما بعد حرب الخليج أن القوة الدولية المتفردة ستعمد إلى استخدام القوة المباشرة أو عرضها إما من خلال تحالف أو فرادى. ولما كانت السياسة العربية والشرق أوسطية مسكونة بمكامن التأزم فإن نصيبها سيكون كبيراً وواسعاً في الحجم والعواقب.

- إن التنافس بين الأقطاب الدولية البازغة سيأخذ صيغة حرب باردة اقتصادية وسيكون الوطن العربي من ميادينها الأساسية لموارده وسوقه أو الاقتراب إليه عبر الفضاءات الاقتصادية الجديدة (يعد الوطن العربي أجنحة لفضاءات الاتحاد الأوروبي والآسيان والمحيط الهادي - الآسيوي).

- يتمثل في الأمن العربي عنصران حيويان هما العروبة والإسلامية. وإذا كانت العدائية للأولى تتجذر في سايكس - بيكو ووعد بلفور، فإن العدائية للثانية حلت محل الايديولوجيا السوفياتية وأُسبغ عليها مكنون الصراع أو العائق في وجه إشاعة نموذج الغرب في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة.

- في الاقتصاد بات من الواضح أن التبعية أخذت هوية جديدة. فهي الآن في ركاب العالمية من جهة، وأداة لوضع خاتمة لتجربة اقتصاد الاجتماع في العالم الثالث من جهة أخرى.

- على الصعيد الإقليمي برزت تحديات اليقين من الحيازة النووية الاسرائيلية، وتطلع القوى الإقليمية إلى أدوار هيمنة ونفوذ تركيا وإيران، وضغوط سياسية واقتصادية يعمل معولها في معمارية السياسة العربية لصالح بنى جديدة تخسر فيها البلدان العربية مؤسساتها ومصداقيتها. ثم ان انتشار الإقليمية الاقتصادية مثل نشاط الايكو، والعرقية مثل المجموعة الناطقة بالتركية، والجيوبوليتيكية كتلك التي يراد لها أن تنهض على حافة البحر الأبيض المتوسط؛ كل هذا يضع مغزى النظام العربي أمام تحديات ما بين الأقاليم.

- في الساحة العربية أصبحت تحديات النزاعات العربية - العربية أمضى صراعاً وأفدح خطراً تدميرياً وأسوأ عواقب وأعصى تسوية وأوسع أطرافاً، كما أنها أقامت حواجز بين البلدان العربية وأنشأت محاور، ووضعت مباعدة بين النظم والمواطن. ثم اتضحت قصورات التنمية واستفحلت معوقاتها، وتراجعت وتائر التطور وسكنت معدلات النمو وتآكلت الموارد بالانفاق العسكري، وتوترت العلاقات الاجتماعية، وخرجت اقتصادات الاجتماع إلى اقتصادات السوق. وغدت النظم السياسية تتعرض للطعن من فئات اجتماعية وسياسية ودينية وعرقية. فتقطعت العرى وتهددت الوحدة السيادية وهاجت المطالب من أجل حرية عامة وإصلاح في الدولة والسلطة.

- لم تكن المدركات والخطاب السياسي والإعلامي في منأى عن هجمة «المفهومية» المتمثلة

---

(٩) «إن البديل للقطبية الواحدة هي حالة الفوضى... إن أملنا في الأمن هو قوتنا وإرادتنا لقيادة عالم أحادي القطب من دون حياء وفي أن نضع القواعد لنظام عالمي وأن نكون على استعداد لتطبيقها».

Charles Krauthammer, «The Unipolar Moment,» *Foreign Affairs*, vol. 70, no. 1 (1991), pp. 23-33.

في الشرق أوسطية والتسوية والتنمية بدلالة الفرد لا الاجتماع وسيادة الفرد فوق سيادة الدولة والعرق والملة قبل المواطنة والأمة.

لقد عثرت بعض البلدان العربية على خيارات لمواجهة هذا التحديات وجادلت فئات سياسية وفكرية في معالجات لها. والأمر الواضح هو أنه من العسير بمكان تعيين مقاربة بين عاصمة وأخرى ـ حتى وإن كانت في هيكل أمن واحد ـ في المدركات والسياسات والاستراتيجيات، وكذلك الحال بين النخبات. فعلى الرغم من أن نظام الأمن لمجلس التعاون الخليجي يبدو الأكثر انسجاماً، إلا أن التحليل يهدي إلى فراق بين العربية السعودية والكويت من حيث ادراك مكامن التهديد الإقليمية وجدوى سياسة الاتيان بالأمن بالتعويل على الضمانة الدولية لقوة عظمى بصورة الوجود العسكري والتحالف والتسلح والدعم السياسي، أو بالركون إلى أمن بتحالف دولي يقوم في ظل الأزمة تسنده تفاهمات دفاعية وعقود تسليح وتعاون مالي، أو بصياغة تراتيب أمنية تندرج فيها أطراف من حافة النظام العربي إلى جانب إجراءات عربية. كما ان الموقف من دور إيران إلى جوار ضمانات إعلان دمشق يتسبب في خلافات بين عُمان وقطر من جهة، والكويت والسعودية من جهة أخرى. ثم ان المواقف الخليجية من احتلال إيران للجزر لا تتسم بالتطابق. وفي الوقت الذي لا تحبذ السعودية والكويت ارجاع العراق إلى معادلة الأمن في الخليج العربي، فإن قطر وعُمان لا تسقطان ذلك، ولا تشاطر مصر وسوريا بعض بلدان الخليج في إبقاء إمكانات العراق بعيدة عن معادلة القدرات العربية[١٠].

ويمكن قول الشيء ذاته في المواقف من الشرق أوسطية والتسوية. فمصر لا ترى من منظور أمنها الخالص والعربي أن تغفل التهديد النووي الاسرائيلي مهما أخذت التسوية من أبعاد تعاونية. ولهذا فإن موقف مصر من إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وتمديد اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية يمثل القلق على الأمن والادراك بوجود ثغرات فيه، ومنها غياب سياسة شاملة. كما تتضح التباينات في المدركات والسياسات من خلال الاقتراب من التسوية. فبلدان عربية اختارت السير إليها بأسلوب العلاقات الثنائية واتفاقية الصلح، وأخرى تنشد ذلك من خلال صيغة شاملة، ومجموعة ثالثة تروم البقاء عند حافة التسوية، ومجموعة رابعة لم تذهب إليها بعد.

أما على صعيد النخبات فإن الأمر فيه اجتهاد كبير. فثمة فريق يرى أن المعالجة يمكن أن تأتي باعتماد نهج التعايش مع الواقع والاندفاع في عملية ترتيب الأوضاع في داخل البلد العربي الواحد أو عربياً أو إقليمياً. ويتجمل في نظر هذه المدرسة الانجازات المحدودة والمردود الايجابي بصفتها أكثر واقعية من الاستكانة إلى الوضع السائد في الأمن العربي. ويقف إلى الضد فريق يمكن نعته بأنه احيائي ـ ثوري يراهن على الكامن من المواقف والولاءات والاستعداد للتضحية. ويتوزع هذا الرأي على الجناح القومي الداعي إلى صحوة قوميه ثالثة (الثورة العربية الأولى والثورة المصرية ونهجها القومي)، وعلى الجناح الإسلامي. وكلاهما يشكك في جدوى عملية التعايش ويثق في بعث الدور العربي ـ الإسلامي، إذ إن فيه مصداقية الرد على تحديات ما يقع داخل كل دولة وعلى صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وكذلك في مواجهة ضغوط البيئة الأمنية الدولية والإقليمية الجديدة.

---

(١٠) محمد السعيد ادريس، «رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج،» ص ١٤٨ ـ ٢٦٤؛ وحيد عبد المجيد، «رؤيتا مصر وسوريا لأمن الخليج،» ص ٣٣٧ ـ ٣٦٨؛ محمد السيد سليم، «الرؤية السعودية لأمن الخليج،» ص ٣٥ ـ ٧٢، وسمعان بطرس فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج،» ص ٧٤ ـ ١٤٨، في: سعيد، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الادراك والسياسات.**

وبين هذين الفريقين توجد اجتهادات وسطية، تأخذ فيها جماعة (من النخبات الحاكمة والفكرية) بأطروحة تقويم جامعة الدول العربية لتنهض بوظائفها في سبيل الأمن القومي العربي والوحدة العربية. وخير دليل على ذلك سجل مشروعات تعديل الميثاق والمحاولة الأخيرة لتحقيق إجماع بصدد بيان شرف وأمن وتعاون وإقامة محكمة عدل عربية. بيد أن العقبة الكأداء في هذه الجادة هو أنها تشترط تحقيق تنقية في السياسة العربية بين فرقاء كثر وفي قضايا متضاربة، وتستدعي إرادة سياسية وقيادة جماعية. وبما أن الآلية في التصويت هي الاجماع فإن ثمة تعديلات أخرى يكون من الضروري اعتمادها أيضاً.

وطالما أن الحال مبسوطة بين سياسات التدرج بالتعايش والتعامل مع الواقع بالفعل، وليس بمنهج رد الفعل، ومواقف الرفض والتحفظ، ومشاريع إصلاح النظام العربي من خلال تقويم الجامعة العربية، فلعل من النافع بمكان أن تبدأ عملية إحياء النظام للأمن العربي بخلق مربع قوة أمن قومي عربي تتمثل فيه جوانب عملية، وقد يأخذ إليه حظاً أكبر من القبول بين المعنيين بموضوعة الأمن ويكسب إليه قناعات النخبات ويخطط له القيمون على الأمن في عملية صناعة سياسة الأمن القومي العربي.

وعناصر مربع قوة الأمن هي مصر والسعودية والعراق وسوريا، ومنزلتها فيه منزلة الركن يشد أحدهما الآخر، وليس منزلة موضع القطب. والمراد بالركنية هنا أن تكون العلاقات في ما بين الأركان، وكذلك في السياسة العربية علاقات تعاونية. أما المراد بالقطبية فهو أن تنهج كل دولة أو طرف في المربع نهجاً تتسم علاقاته في ما بين الأقطاب على وجه الخصوص، وفي جسد السياسة العربية، في الجملة، بطغيان التنافسية في أدنى قدر، والعدائية في أعلاه.

والظاهر في المربع مزاياه الجغرافية والجيوبوليتيكية راسخة الحضور، ففيها مكامن قدرات الأمن ومصداقية سياسته ومكونات استراتيجيته، هذا من جهة، وعند أضلع المربع تكون لقاءات التحديات وهواجس التهديدات من جهة أخرى. فمصر وسوريا تمثلان الوجه المتوسطي للمربع (مجموع طول ساحليهما ١١٤٨ كم منها ٩٩٦كم لمصر و١٥٢ كم لسوريا). وتعد مصر والسعودية صاحبتي أطول ساحل على البحر الأحمر. وقناة السويس هي المدخل والمخرج من البحر المتوسط وإليه. وبذلك تكون مصر حجر زاوية المربع في صلاته الأمنية مع الساحل الجنوبي للبحر المتوسط وعقدة مواصلات مع أوروبا بعامة، واتحاد أوروبا على وجه الخصوص. ومن باب المندب تكون للسعودية أولاً، ولمصر ثانياً، إطلالة على بحر العرب والمحيط الهندي، فضلاً عن تواصلهما البحري مع الخليج العربي، وسوريا بأفقها البحري لا تعفي نفسها من تطورات سياسات التنافس والصراعات في بحر ايجه وانعكاسات البلقان بغليانه العرقي وتناحره الديني وانغلاقه الجيوبوليتيكي، وكلها قضايا تصيب الأمن العربي وتستدعي منه أن يتحلى بنظرة شاملة ومشتركة إليها. وبهذه الصورة الجيوبوليتيكية البحرية تكون مصر وسوريا ضلعين للمربع الأمني تنطلق منهما سياسة الأمن العربي، وجبهتان لاستقبال التحديات. وهو أمر لم يتأسس لدينا من قبل بصورة مدركات أمنية تنطوي على مخاطر جسيمة. والعذر معنا. فقد كان الأمن محمولاً على محمل صراعية العرب ـ اسرائيل والوحدة ـ القطرية والاستقلالية ـ والنفوذ الاستعماري. أما في البيئة الأمنية الدولية الجديدة، فإن ما يتمثل في أوروبا هو طراز ومضامين تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية ذات اندفاع وفاعلية وعواقب لا تقوى دولة عربية واحدة على الاستجابة لها.

والركنان العراقي والسوري يمثلان الحتمية التاريخية والجيوبوليتيكية في الأمن العربي، فضلاً عن أنهما الجبهتان اللتان لم تضمر عندهما التحديات، بل تفتقت مكامن جديدة لا مساس لها بالسياسة فحسب، وإنما لها صلة طبيعية بحتمية نوعين من التحديات، وهما: تحديات

ضواغط التاريخية - الجيوبوليتيكية الإيرانية، وتحديات حداثة ضواغط الاقتصادية - الجيوستراتيجية التركية المائية. ومن هاتين الجبهتين يستقيم الفرض القائل بأن الحاضر ليس دائماً هو المنطلق إلى المستقبل، بل إن التاريخ هو الحاضر في سياسة اليوم والغد. وكذلك فإن هذين الركنين محاقان بمثلث القوة الإقليمية غير العربية.

وفي الركنين إمكانية امتصاص الضغط أو وضع سلك عثار في وجه أي عمل من زاويتي مثلث القوة. وبالمقابل يُعدان رأس رمح، وقناته الركنان الآخران حينما تكون حركة الأمن العربي مندفعة إلى تخومه الشمالية والشرقية. وتصبح حركة الأمن العربي في اتجاه قوة المثلث في زاويته الثالثة ذات نمطية مغايرة. فمن جهة لا يمكن أن تكون الأركان الأربعة لمربع قوة الأمن العربي جبهة واحدة للفعل العسكري والحربي الاسرائيلي في آن الوقت. وبذا يملي هذا الحال على اسرائيل أن تتقيد وتقر بحقيقة جغرافية هذا المربع لقوة الأمن العربي. ومن جهة أخرى إذا حدث فعل عربي فإنه سيكون بمثابة تعانق الأضلع الأربعة. وهو أمر نادر في الجغرافية العسكرية. وبهذه الحالة يملي هذا الواقع على الاستراتيجيا الاسرائيلية حتميات جغرافية.

ويعطى لمربع قوة الأمن العربي فضل قوة الربط والشد ووهن التفكك في حالة عدم وقوعه. فدول المربع تشترك مع بقية البلدان العربية بحدود تفضي على المربع سمة الرباط في البناء. فالسعودية تنفتح على كافة بلدان الخليج العربي واليمن والأردن، وبينها وبين مصر والسودان والصومال جسر مائي. وللعراق جبهة مع سوريا والأردن وبلدان الخليج (السعودية والكويت) واطلالة إلى بقية أقطاره. ولمصر حدود مع فلسطين والأردن والسودان وليبيا. وتمثل سوريا والعراق حزماً لبقية الأقطار العربية المحيقة بزاوية قوة المثلث الداخلية.

صحيح أن قوة أي أمن لا يتم وزنها بعنصر واحد، ولا يثبت ذلك الوزن في الأوضاع والحالات كافة التي عليها الأمن. وكذلك صحيح أن مربع الأمن العربي فيه من عناصر القوة ما ليس في غيره. فإن شئنا وأخذنا بغلبة عنصر الجغرافيا، فإن الجغرافيا ما تزال منحازة إليه، وذلك على الرغم من خسارة شيء من حصتها في أعقاب المعمارية الجديدة للأمن الإقليمي والعالمي. وإن جرى القياس على القابليات العسكرية ففي المربع انفاقات عسكرية لا يضاهيها أي بلد عربي آخر أو مجموعة عربية، كما ان فيه خبرة صراعات مسلحة ولديه سجل من التخطيط للأمن العسكري والصناعات الحربية. وفوق هذا وذاك فإن المربع هو الأكثر قابلية بشرية. فمجموع سكانه ١٠٢,٥ مليون من ٢٣١,٦ مليون، أي ما يقارب ٤٠ بالمئة من سكان البلدان العربية. ويتكون الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار) ٢٠٢,٠١٨ مليون من أصل ٤١٩,٧٦٦ مليون في عام ١٩٩١، أي نصف الناتج العربي. وقد صدرت دول المربع في عام ١٩٩٠ ١١٣٦٧ مليون برميل نفط يومياً، وهو ما يقارب ١٥ بالمئة من الإنتاج العالمي. ويعد كل من العربية السعودية والعراق صاحب أكبر احتياطي عالمي[١١].

---

(١١) للمزيد عن الاحصاءات، انظر: *Survey of Economic and Social Development in the ESCWA Region, 1994* (New York: United Nations, 1995).

وحول آفاق النفط العراقي، انظر: Thamir A. Ghadban [et al.], «Iraq Oil Industry,» paper presented at: Seminar on the Future of Oil and Gas Markets, 2000-2010, Baghdad, March 1995.

كان مجموع الإنتاج المحلي الاجمالي العربي في عام ١٩٩١ يتألف من ٤١٩,٧٦٦ بليون دولار. وحصة أركان المربع العربي هي ٢١٢,٣٢٤، منها ٣٠,٣٥٩ لمصر، و٢٠٦ و١٤ لسوريا، و٥٥,٦٣٣ للعراق، و١١٢,١٢٦ للسعودية. نقلاً عن: «الملف الاحصائي (٦٩): مؤشرات احصائية عامة عن الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، ص ١٨٦ - ١٩٥.

ويقع على الركنين العراقي والسعودي أوزار أمن قومي عربي في الجملة، وفي بيئة الخليج العربي بخاصة. فالتحديات الديمغرافية وضغوط هياكل التماسك الاجتماعي والعرقي والمذهبي تبرز في أمن الخليج العربي بصورة حادة، ويكاد يتعذر التعامل معها من غير أن يتحد الركنان في المربع ويستندان في علاقات التعاون والتنسيق مع الركنين الآخرين، وهما الجدار البشري للرخاوة الديمغرافية في بلدان الخليج العربي. ولا يعد الفرد الوافد إليهما نسبة عالية كتلك التي في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، وعليه فإنهما الأوفر حظاً للانتفاع من الاستقرار الاجتماعي والأقوى مناعة في وجه الانكشاف الاجتماعي ـ الثقافي ـ القيمي.

ثالثاً: أطروحة مربع قوة الأمن العربي وجدواها الإقليمية

ومما يرصن أطروحة مربع قوة الأمن العربي هو واقع حالنا في سياق مسعى الجامعة العربية بغية إحياء النظام العربي للأمن. فمن ناحية انها خطوة بناءة تأخذ المبادأة لنفسها منطلقة من أوثق وأصدق وأكفى العناصر فيه. ومن ناحية أخرى، يصبح مراد الجامعة العربية أكثر احتمالاً حينما يشرع بعث نظام الأمن العربي من هذا المربع، إذ تتخطى بذلك معوقات اهتمامات الأمن القطري لكل طرف واصطفافات بعض الأعضاء في وجه هذا المشروع أو ذاك. وفوق هذا وذاك، إننا لا زلنا بلا حراك جاد في وجه ما يقع في السياسة العربية حيال مصالحنا القومية. فثمة تطورات تختمر في السياسة العربية وتجري تحولات في السياسة الدولية تدفع في اتجاه تكسير الوحدة البنائية للوطن العربي وتشيع فيه مفاهيم لإعادة معماريته من خلال أطاريح محدودة المغزى وأخرى عائمة، وترمي جميعاً إلى فك الرباط والارتباط بين البلدان العربية في نظام أمنها القومي وخلق أربطة جديدة تتساقط منها حلقات عربية، وتؤسس مصالح إضافية تعلو على ما أودع تاريخياً في المدرك العربي من مصالح. ففي لقاء الدار البيضاء في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٤ وقمة عمان تبلورت هذه المحاور. ومن حيث المعمارية، عرضت اسرائيل خمسة تراتيب هي: **الأول** الجزيرة العربية والخليج والعراق واليمن، وتنضم إليها إيران، ويتكون **الثاني** من سوريا ولبنان والأردن ومصر تحت لواء شرق بحر متوسط، وترتبط معها اسرائيل، والترتيب **الثالث** شمال افريقيا وفيه ليبيا وتونس والجزائر والمغرب والسودان، و**الرابع** البلدان العربية من دون إيران واسرائيل، أما **الخامس** ففيه إلى جانب البلدان العربية كل من إيران وتركيا واسرائيل. والبادي على وجه هذه الهندسة أنها تسقط مقومات الأمن العربي، إذ لا توجد فرصة لربط أركان ذات مصداقية كتلك المودعة بأركان مربع قوة الأمن القومي العربي.

وفضلاً عن ذلك، فإن السير نحو المربع يُعد بعثاً للحوار العربي في الأمن، وهو ما تفتقر إليه السياسة العربية بعد أحداث حرب الخليج. وفي الوقت نفسه نعفي الحوار الأمني مع الذات القطرية، الذي بات ديدن البلدان العربية، وينتهي إلى الهجرة، إلى الحوار في الأمن من الخارج بعدما تصبح مقدمات ذلك الحوار فرضاً لازماً. ومن هنا، فالعودة إلى الحوار العربي في الأمن فيه ما يعزز الثقة في الامكانات العربية ويصد الارتدادات الواقعة. ولما كانت حوارات الذات القطرية نزاعة إلى طوق الأمن من الخارج، والحوارات الثنائية تأخذ بالهواجس والافتراضات والمصالح الضيقة، والحوارات في سياق جامعة الدول العربية تتطلب الاجماع، فإن حواراً في الأمن في إطار مربع قوة الأمن يُكتب له الفلاح حتى عند الحد الأدنى من لقاء الإرادة. وحين نحسن المعاينة في أركان مربع الأمن نتلمس أن كل ركن فيه لديه من الامكانات والاستعدادات لأخذ المبادأة.

وكما يبدو فإن مصر لا يمكن أن تعمد إلى إغفال هذا الخيار. **أولاً**، للأسباب التالية: لأن

لديها موقف مساومة متيناً. **وثانياً**، لأن عندها من الأسباب ما يشجعها عليه. **وثالثاً**، لأن مصر لا فكاك لها من دور ايجابي في السياسة العربية سواء في المبادرة لإيقاف حالة التدهور في الأوضاع العربية أو في اتجاه انتشالها من حالة الفرقة والتبعثر. **ورابعاً**، مع أن مصر قد خسرت أشياء من مصداقيتها منذ كامب ديفيد، إلا أن في دبلوماسيتها ما يعين على التقريب بين العربية السعودية والعراق وبين العراق وسوريا. **وخامساً**، لأن من دون البلدان العربية كافة يكون لمصر قدم سبق في أداء دور الطرف الحامل لتوازن القوى في الخليج العربي وفي العلاقات العربية ـ العربية. **وسادساً**، لا ريب في أن مصر إذا ذهبت إلى التسوية والشرق أوسطية بكل ثقلها، فلا مفر لها من أن يكون لها ظهير ودعامة متمثلاً في السعودية والعراق وسوريا.

ومن جهتها، فإن السعودية قد تخطت مرحلة القلق على أمنها بعد أحداث حرب الخليج. فالسعودية تسلحت بمنظومات متطورة، وارتبطت بتراتيب دفاع، كما أنها عززت موقعها القيادي في الخليج، وسارت في سياسة التسوية عبر المباحثات المتعددة الأطراف. فلكي تستكمل عملية تعزيز موقفها التفاوضي لا بد من أن تكون في إطار نظام عربي. وفي وسع مربع قوة الأمن أن يعفيها من خيارين لا طاقة لها بهما:

أولاً: الركون إلى الأمن بالقدرات السعودية، **وثانيهما**: تراتيب أمن من دون العراق، لأن الحسابات الهادئة تؤشر إلى أن العراق حاجة للأمن السعودي والعربي معاً. فمن زاوية ضيقة أفادت السعودية في التوازن بين العراق وإيران. ولا يصح الاستنتاج بالقول إن حقيقة التوازن قد خسرت منطقها أو أحد أطرافه. فالعراق والحال على ما هو عليه من تقييد صارم على قدراته وتدمير لمنشآته وتآكل في إمكاناته لا يمثل تهديداً مباشراً للسعودية، فضلاً عن أن مكامن إمكاناته هي الأخرى استنزفت بفرض الحصار عليه منذ حرب الخليج.

إن إيران، من وجهة نظر بعض البلدان العربية، وخاصة الخليجية، تشكل مصدر قلق لأمن المنطقة. ولعل السعودية تأمل في تحييد إيران في الخليج من خلال فتح أقنية حوار معها والإفادة من ضاغط الوجود الأجنبي العسكري والتنافس معها على الجمهوريات الإسلامية[١٢]، بيد أن دلالات أخرى تؤشر إلى ضعف مثل هذا الاحتمال. فإيران من جهتها تمد الجسور إلى الدول الخليجية للخروج من الطوق الأمريكي عليها. وقد تجد السعودية في ذلك قيداً على إيران حينما تشارك الآخرين، ولكن الحال هو أن الدول الخليجية لا تشاطر الرؤى السعودية تماماً في قضايا الاقتراب إلى إيران. فالإمارات العربية أدركت أن ثقل مجلس التعاون الخليجي لم يثن إيران عن إحكام سيطرتها على الجزر، ولذا توجهت إلى الضواغط الدولية، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ومحكمة العدل الدولية. وتحرص عُمان من جهتها على أن يكون أمن مضيق هرمز مصلحة عمانية ـ إيرانية مباشرة.

إن السعودية التي ارتكنت إلى الدبلوماسية الهادئة في وسعها أن تديمها عندما تندفع إلى مربع الأمن القومي العربي. فهو خيار لها من بين أربعة خيارات: **أولها** سياسة ردع سعودية خليجية، **وثانيها** سياسة ردع أمريكية، **وثالثها** سياسة ردع عربية، **ورابعها** سياسة ردع بمربع قوة أمن عربي.

إن الخيار الأول ليس فيه مصداقية وافية للتعامل مع الأمن السعودي في دوائره الأربع:

---

(١٢) Anoushirvan Enteshami and Emma Murphy, «The Non-Arab Middle East States and the Caucasian-Central Asian Republics: Iran and Israel,» *International Relations* (London), vol. 12, no. 1 (April 1994).

البحر الأحمر والدائرة الشرقية والدائرة الجنوبية ودائرة الخليج. وقد يعمل هذا الخيار في الدائرة الجنوبية. لكن الدوائر الثلاث الأخرى يكون فيها الردع أقل مصداقية إن هو استند إلى سياسة ردع سعودية خليجية. وسبب ذلك أن موطن التهديد فيها يتمثل في قوتين إقليميتين هما اسرائيل وإيران. أما التعويل على الرادع الأمريكي لا ينسجم مع توجهات النخبات السعودية التي لم يرجح لديها منذ ١٩٧٣ خيار الوجود الأجنبي. وفضلاً عن ذلك فإن الوعاء الفكري لفلسفة السعودية هو المنظور الإسلامي الذي يقيد حرية حركتها في ذلك الاتجاه. وبغية إنجاح السياسة الهادئة يشترط تحقيق وجود أجنبي محدود من دون قواعد عسكرية وقوة رادعة سعودية خليجية ودور مصري، وأخيراً توازن إيراني ـ عراقي.

من هنا يكون مربع الأمن قد استجاب للشرطين الأخيرين: فمن الناحية **الأولى**، إن مصر ستكون حاضرة في دائرتي الأمن السعودي المشرقية والأحمرية ـ وكذلك في الخليج من خلال ترتيب إعلان دمشق والتزامات النظام الأمني العربي في خيمة جامعة الدول العربية. ومن جهة أخرى، لن يكون بالسعودية حاجة إلى إدامة توازن عراقي ـ إيراني وإنما الإفادة المباشرة من مصداقية المربع نفسه. فالعراق عنصر في أمن الدائرتين السعوديتين المشرقية والخليجية، فضلاً عن أنه طرف أساس في معادلة أمن النظام العربي. وفوق هذا وذاك، فإن وجود العراق كركن في مربع قوة الأمن يجعل منه شريكاً ومتعاوناً، وبذا تتبدد المدركات التهديدية لدى النخبات السعودية. فالمشاركة والتعاون يستدعيان شفافية معينة، وتحديداً لمصالح مشتركة ثنائية وجماعية. وللعراق والسعودية في علاقات المربع مصالح تكافلية. فكلاهما يحيق به مخاطر في دوائره الأمنية. وبحضور مصر تكون أدوارها توفيقية وتصحيحية وتقويمية.

وإن ما يُزين جدوى أطروحة مربع الأمن العربي هو ما يقترن به من إمكانية وتوظيف له من أجل درء التجريد الذي يحل في مصر والسعودية والعراق وسوريا. فكان قد تأسس في المدرك العربي لرادع التحدي الاسرائيلي أن لمصر مقومات عسكرية ودبلوماسية وبشرية وفنية خليقاً بها أن تنهض بهذا الدور الأمني. كما أن السعودية أعانت العراق على تخطي مصاعب تدمير مفاعله النووي بالغارة الاسرائيلية في عام ١٩٨١ وأمدته بيد العون إبان حرب الخليج الأولى. ثم إن ركيزة الأمن السوري التي تمتعت بمصداقية محدودة (عقيدة التوازن الاستراتيجي) باتت هي الأخرى مثلومة الجانب بعد أن جفت موارد الدعم لها مالياً وامتثلت مصادر توريد الأسلحة ـ وهي سوفياتية وصينية ـ إلى ضواغط الواقع الدولي الجديد الذي تتعاون فيه الولايات المتحدة وإسرائيل من أجل غاية هي إبطال جدوى التوازن الاستراتيجي[١٣]. إن مربع الأمن هذا فيه إمكانية ايقاف التجريد والتآكل. فالتعاون بين أطرافه يعين على استكمال حلقة الأمن عسكرياً بديلاً من المذهب السائد حالياً في الركون إلى التسلح و/ أو الملاذ الأمني الأجنبي. وفوق هذا وذاك، سيكون مربع الأمن بيئة لنبذ الفاشي من التوجهات في الوقت الراهن لإبدال مدرك الأمن من الضد الخارجي إلى الضد العربي (السعودية ـ العراق، وسوريا ـ العراق) ويعيد الثقة إلى مدرك الأمن «مع». وهنا يمكننا استنبات ضروب من التعاون في العلاقات العربية بعامة، وفي الثنائية منها بخاصة. فسيبعث التخطيط السياسي والتنسيق الخارجي وينشط التصنيع العسكري ويشتد عضد التفاوض العربي.

---

(١٣) للمزيد عن هذا الأمر، انظر: باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط** (لندن: [د. ن.]، ١٩٨٨). وعن صعوبات إدامة التسلح السوري، انظر: *Interavia Airletter* (January 1992).

وكذلك تناقص الانفاق على الدفاع من ٢,٤٩ بليون دولار عام ١٩٨٩ إلى ١,٢١ بليون دولار عام ١٩٩٢.

Asian Strategic Review, 1993-1994 (Institute for Defence Studies and Analysis), p. 79.

إن الذي يصيب المعمارية التقليدية لنظام الأمن العربي فيه نذر خطورة تكسيره إلى قطع جيوبوليتيكية لا تتشارك في ما بينها بأربطة أو مصالح أمنية قومية، بل تصبح الحجج الموجبة للتكسير متنوعة ومسوّغة عند النخبات وأصحاب القرار. ومع ضرب القناعات بعيداً في أرض المدركات والأوضاع الراهنة ستعطي هذه القطع وجهتها إلى نفسها وتعوم بعيداً عن نظامها الأمني العربي. ومع أن جامعة الدول العربية هي المؤسسة التي يمكن الوثوق بقدرتها لردع مثل هذا الاتجاه، إلا أنها ذات حاجة إلى الدعم. وثمة خياران: دعم من الداخل بصورة موقف عربي اجماعي، وطوق نجاة من الخارج بصورة مبادرة مثل المربع الأمني العربي. وفي سبيل كل منهما تقوم عقبات، إلا أن الدرب الثاني أيسر وأوفر حظاً من الأول. فالمبادرة ستقوم مقام المنشط والباعث على إيواء البلدان العربية إلى الجامعة مرة أخرى، وستصبح بمثابة آلية إضافية وبكر لها آفاق التحسين والترصين من قبل الجامعة العربية[١٤].

رابعاً: مربع قوة الأمن العربي في مواجهة التحديات الدولية

لقد اتضح من أحداث حرب الخليج وحوارات مباحثات التسوية أن الأقطار العربية باتت تكترث بقضايا النظام العربي ليس من منظوره القومي الشامل بقدر ما هي معنية بالجوانب ذات الصلة بمدركاتها ومصالحها، حتى أصبح من العسير بمكان تعيين قضايا مركزية تتجمع عندها المدركات وتتقارب المواقف. وحال مثل هذه الحال تعد إيهاناً للأمن العربي بعامة، ولكل طرف يحاور بخاصة. من هنا يصبح مربع الأمن أرضية جديدة تضع عليها الأركان الأساسية في نظام الأمن العربي القضايا المركزية. وفي حقيقة الأمر أنها واقعة بحكم الموقع الجيوبوليتيكي للأركان من الوطن العربي ولتاريخ كل منها في مواجهة مخاطر الأمن العربي.

لقد تمظهرت في العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة مكامن وعوامل شتى تأخذ بها إلى حالات من الأزمات وعدم الاستقرار. والوطن العربي من البؤر الساخنة والمرشحة للتورط في أزمات إن كانت على مستوى أزمة عربية ـ عالمية، أو عربية ـ إقليمية، أو عربية ـ عربية أو عربية داخلية. وليس بين أيدينا فن صالح وآليات ناجعة لإدارة مثل هذه الأزمات التي تختزن لنا عواقب غير حميدة وتؤول إلى إيهان الأمن القومي العربي. ومن أجل احتواء هذه الأزمات في بيئة أمنية دولية غير مستقرة وبيئة إقليمية فيها تحديات وتهديدات، ربما يكون من المفيد والنافع بمكان اعتماد علاقات المربع وأجوائه في إدارة بعض الأزمات، وعلى الخصوص العربية ـ العربية. فالأركان الأربعة تكون أكثر استعداداً للتوفيق وأكثر تقديراً للأهداف الرئيسة. ويملي عليها دورها وزر المسؤوليات والايفاء للقرارات التي تتفق عليها، وتدرك أن النظام العربي سيكون قائماً على أضلع هذا المربع. فالسعودية لها مصداقية التشاور والحوار مع الخليجيين، فضلاً عن ضاغطها المالي على سواهم. ومصر تدير دبلوماسية عربية وإقليمية أثبت كثير من الأحداث الخلافية في العلاقات العربية ـ العربية أنها وسيط مرحب به ورأي يتحلى بالعقلانية وإجراء احتوائي وعنصر مرجح لخيارات عملية وموقف ينشئ أغلبية أو إجماعاً. كما أن مصر

---

(١٤) يحتدم الجدل عربياً بين الوجهات الرسمية وغير الرسمية بصدد إشكالية النظام العربي والرحيل إلى ما بعد «العربية». وهم أجواق عدة يتمترسون خلف حجج ودفاعات تتعصب إلى وعلى النظام العربي والشرق أوسطية. انظر كشفاً وافياً للاتجاهات في: محمد السيد سليم، «مشروع النظام الشرق الأوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه (الورقة العربية)،» ورقة قدّمت إلى: **العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر** (بيروت: المركز، ١٩٩٦).

قادرة على تحييد فواعل إقليمية ودولية ريثما يقوم الفعل العربي بدوره.

منذ حرب ١٩٧٣ والأمن العربي مهدد بالواقع النووي الاسرائيلي. وكان في المدرك شكاً وتشويشاً حتى غدا اليوم حقيقة ويقيناً. وكان الموقف الدولي منه حذراً وناقداً، ولكن في البيئة الدولية الجديدة يسود رضاً واطمئنان إلى الإبقاء على الحيازة النووية الاسرائيلية[١٥]. والأكثر من هذا، يتعرض الأمن العربي إلى التقييد أو الحرمان من امتلاك حلقات معينة من منظومات أسلحة وتقنية عسكرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يضغط على البلدان العربية للتوقيع على تمديد اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير معلوم في الوقت الذي لا يطلب من اسرائيل أن تفعل الشيء ذاته. ومن جانبها فإن إيران تنشط في مجالات القدرات النووية، الأمر الذي يجعل منطقة الشرق الأوسط نووية بالحيازة الاسرائيلية، وميداناً لتطوير قابليات نووية، في حين أن البلدان العربية أصبحت بعيدة عن الحيازة والتطوير[١٦]. وهكذا، يكون من صالح الأمن العربي أن يعود إلى شيء من التعادل الردعي، وبخاصة بعدما خرج العراق كلياً وتحجمت سوريا في سعيها لبلوغ التكافؤ الاستراتيجي. ولا ريب في أن معادلة قوة المربع الأمني تعد عصب القدرات العربية مالياً وتقنياً وقوات وميداناً للعمليات وتسليحاً. وأقل ما يقال في هذه المعادلة أنها تعيق الابتزاز النووي وتقي من الارغام على خيارات لا تتوافق مع مصالح الأمن العربي. كما تخلق شروطاً ايجابية للضغط على اسرائيل وحلفائها للأخذ ببدائل مثل اخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وخفض السلاح والالتزام بقيد عدم انتشار الأسلحة الصاروخية[١٧].

لقد ابتليت عملية التفاوض العربي في قضايا الأمن في كون الطرف العربي لا يعثر على موقف تفاوضي متين الجانب بغية تحاشي الانصياع أو التنازل من دون مكاسب واضحة المغزى. فلقاءات مؤتمر مدريد ومن بعدها أوسلو كشفت وهن الموقف التفاوضي ـ العربي حين تركت العديد من القضايا من غير حسم ووضوح. ثم إن المباحثات ذات الصلة بقضايا التسوية التي تجري في نطاق اللقاءات المتعددة الأطراف تؤشر إلى أن الموقف التفاوضي العربي واهن فرادى وجماعات أمام الموقف الاسرائيلي والأطراف الدولية. ومما لا ريب فيه أن سبب ذلك هو الوهن المتفشي في جسد نظام الأمن العربي من جهة، وعدم تحصن كل دولة فيه بمواقف تفاوضية مستندة إلى منطلقات قوة ذاتية من جهة أخرى. ولكي يبرأ جسد النظام العربي للأمن من وهنه، وتتعزز مواقف أطرافه يصبح من الضروري بعث العافية في كليهما. وأحسب أن مربع الأمن خليق في أن يكون البداية. فمنه وبه يترصن الموقف لدى النظام العربي للأمن لأن في أركان المربع مغازي قوته ومصداقيته. وستتعزز اليد المصرية التي ما برحت تمد يد العون في عملية المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين والاسرائيليين من جهة، كما ستؤشر الخطوط العريضة في قضايا المباحثات ذات الأطراف المتعددة (موقف مصر من الحيازة النووية

---

(١٥) Seymour M. Hersh, *The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy* (New York: Vintage Books, 1993).

(١٦) يعتقد توماس غراهم، نائب مدير وكالة ضبط التسلح الأمريكية «أن إيران قررت تطوير قابلية الأسلحة النووية». للمزيد انظر: *Nucleonics Weekly* (9 February 1995); *Sunday Telegraph* (9 January 1995), and *Nuclear Engineering International* (March 1995).

(١٧) اختلفت الأقطار العربية في موقفها من تمديد معاهدة حظر انتشار السلاح النووي على الرغم من قرار جامعة الدول العربية في آذار/مارس ١٩٩٥ الداعي إلى انضمام اسرائيل إليها. ولقد أصبح الموقف العربي بلا ورقة ضاغطة في وجه اسرائيل والولايات المتحدة. انظر تصريحات عمرو موسى في: **الأهرام**، ١٨/٤/١٩٩٥، **والوفد**، ١٠/٣/١٩٩٥.

الاسرائيلية والتوقيع على تمديد اتفاقية حظر الأسلحة النووية)، من جهة أخرى[١٨]. وإذا كان من أسباب عجز الموقف التفاوضي قصور القدرات وعدم كفاءة الآليات، فإن الحالة النفسية والادراكية لها شأن في ذلك هي الأخرى. فثمة مباعدة واضحة بين المتشائمين والمتحمسين في مسألة حالة نظام الأمن العربي. ولكي تجسد هذه المواقف، فربما يكون في إرساء علاقات تعاونية من خلال الالتزامات والسياسات التي يمليها واقع مربع الأمن منافع جمة.

وكانت المباعدة هذه قد ترامت على إثر اندراج قضايا جديدة في الأمن القومي العربي ما كانت لها الأولوية في المدرك والعناية السياسية والاستراتيجية. وتتصدر هذه القضايا مسألتان: **إحداهما** داخلية وهي مشكلة أمن الدولة من الداخل. **وثانيهما** أمن الغذاء والمياه[١٩]. وقد أخذت قضية المياه أبعاداً خطيرة. فهي مسألة حرب باردة بين تركيا من جهة، والعراق وسوريا من جهة ثانية، وقضية خلاف بين سوريا والعراق. ونهجت اسرائيل سياسة العمل العسكري والتهديد لتضع يدها على منابع المياه في الأراضي المحتلة والجولان. وبغض النظر عن الحديث الجاري بشأن مستقبل العلاقات بين دول الشرق الأوسط والتي قد تنتهي إلى مجابهات عسكرية بسبب أزمة المياه، فإن الدبلوماسية المائية العربية بها حاجة إلى النهوض في وجه الضغوط التفاوضية والابتزازية التي تطفح من حين إلى آخر في التصريحات التركية والاسرائيلية. ومشكلة المياه من صلب فكرة مربع الأمن العربي. فلمصر خلافات ومواقف من مستقبل مياه النيل ولم تتوان في جعل المياه مصلحة عليا لا يرقى إليها الشك في انها مدعاة لأعمال عسكرية. ولسوريا والعراق خلاف مع تركيا. وإذا كانت مصر لم تواجهها بعد تحديات مباشرة، فإن الركنين الآخرين يعيشان محنة وأزمة مستقبل المياه بعدما شرعت تركيا في نهجها الذي لن يتركهما من دون التعرض لمخاطر جسيمة. وإذا كانت سياسات الشرق الأوسط قد أخذت تجنح نحو الدبلوماسية الوقائية من أجل الأمن والاستقرار، فإن من شرائط أية وقائية أن يكون بين يدي الطرف العربي خيارات تعينه على تحاشي العواقب الوخيمة وتمتن عضده التفاوضي. وأقل ما يميز مربع الأمن أنه يعمل عمل الإطار لتنسيق المواقف العراقية ـ السورية، ويدعم موقف كل من الطرفين المتحاورين مع تركيا إلى جانب استنهاض كل منهما للتأييد العربي في سياق جامعة الدول العربية، أو كما تفعل سوريا في رحاب إعلان دمشق. كما أن مناورة تركيا للدخول إلى الشرق أوسطية على ظهر المياه وأنابيبه لن تكون من دون قيود عليها حينما تختار الأركان الثلاثة السعودية والعراق وسوريا ان المياه مصلحة قومية وليست قطرية. وعندها ستتمكن هذه الأطراف من تعيين كلفة الاتفاق على المياه وتحد من النزعة القومية التركية التي أصبحت تتمظهر في أكثر من أفق في السياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية. ثم لا يصح أن تتخذ سياسة المربع الأمني من مسألة المياه (النيل ودجلة والفرات واليرموك والليطاني) مواقف متباينة في الميادين الثلاثة للأزمة، كما لا يصح قبول احتمال تبني القوى المسيطرة والمؤثرة في منابع المياه سياسات قسرية بأن «يدخل الجيش الاسرائيلي ويحتل الأراضي الضرورية من لبنان فيقيم نظاماً يتحالف مع اسرائيل، وعندما تضم الأراضي الواقعة على الليطاني في الجنوب إلى اسرائيل فإن كل شيء سيكون صحيحاً»[٢٠]، وأن تذهب تركيا إلى

---

(١٨) Peter Waldman, «Egypt Confronts Israel on Nuclear Arms: Pressures to Sign Non-proliferation Pact Strain Ties,» *Wall Street Journal* (11 January 1995), and *Economist* (8 January 1995).

(١٩) Robin Clarke, *Water: The International Crisis* (London: Earthscan Publications, 1991); John K. Cooley, «The War over Water,» *Foreign Policy*, no. 54 (Spring 1984), pp. 3-26, and Joyce R. Starr, «Water Wars,» *Foreign Policy*, no. 82 (Spring 1991), pp. 17-36.

(٢٠) Jeffrey D. Dillman, «Water Rights in the Occupied Territories,» *Journal for Palestine Studies*, vol. 19, no. 1 (Autumn 1989), pp. 46-71.

زرع منابع ومجرى دجلة والفرات بمشاريع ـ ليس من العسير عليها ايجاد الأعذار لها ـ مغفلة الحق القومي والدولي لكل من سوريا والعراق ومتسببة في استنبات بؤر أزمات ومواجهات(٢١).

وهكذا فطالما أن معمارية الشرق الأوسط عملية واقعة، والظاهر من عواقبها أقل من الباطن منها، وأن حالة الأمن العربي تكاد تقترب من حالة ما بعد سايكس ـ بيكو، وأن الصلة بين الأمن العربي والبيئتين الإقليمية والعالمية لها من التأثير البارز في تلك المعمارية، وأن المدركات والثقافات النخبوية في الأمن العربي تتباعد (بل تتضاد أحياناً)، فلا فكاك لنا من عودة إلى محاولات إحياء النظام العربي للأمن القومي. ومن الضروري أن تتخذ المحاولات بجدية إلى الجامعة العربية وليس إلى خارج سياجها، وأن تكون غائيتها إقامة هيكل أمن لا ينوب عن نظام الأمن العربي وجامعة الدول العربية وإنما يشد من بنيانهما. ولا أحسب أن أية محاولة للعودة إلى إشكالية الأمن القومي العربي منزهة وطهورة من النقد والاحتجاج والرفض. وأرى أن مربع قوة الأمن العربي خيار له ما يجعله راجحاً على الرغم من المعوقات في طريقه □

(٢١) J. Bulloch, «Troubled Waters: Middle East Battles will be Fought Not over Oil but the Vital Resources of Three Great River Systems,» *Independent*. 4/11/1993.

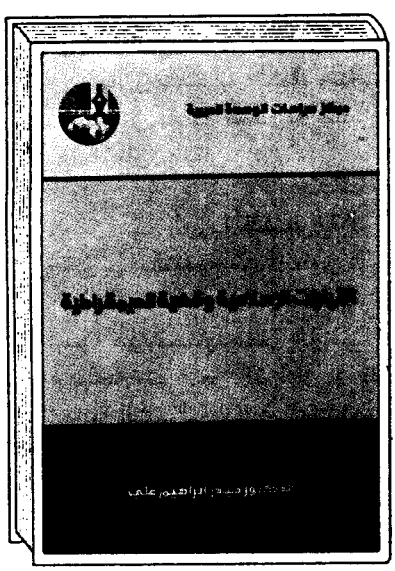

صدر حديثاً

التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية

د. حيدر ابراهيم علي

يتناول الكتاب تاريخ التيارات الإسلامية مستعرضاً أسباب ظهورها وانتشارها، حيث يركّز المؤلف على علاقة التيارات الإسلامية بقضية الديمقراطية ولجوء بعض هذه الحركات إلى الأصول الدينية في محاولة لربط الكثير من مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بجذور في التراث الإسلامي. ويرى أن انتشار هذه الظاهرة الإسلامية في العديد من البلدان العربية ساعد على تحوّل بعضها باتجاه الديمقراطية في محاولة تلمّس إمكانية الاقتراب من السلطة بوسائل شرعية.

٣٩١ صفحة

الثمن: ١٤ دولاراً